صفة الوحدانية ودلالة الكموم الستة عليها

اعداد الدكتورة

نادية عبد الهادي عبد السلام أحمد

مدرس بقسم العقيدة والفلسفة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق

صفة الوحدانية وعلاقتها بالكموم الستة

نادية عبد الهادي عبد السلام أحمد
قسم العقيدة والفلسفة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق، جامعة الأزهر، الزقازيق ,مصر.
البريد الإلكتروني: NadiaAhmed. el. ٨. ٤٠٦@azhar. edu. eg

الملخص
يهدف البحث إلى إثبات صفة الوحدانية لله تعالي، من خلال فلسفة كلامية وهي طريقة المتأخرين من علماء علم الكلام، عن طريق نفي الكم المتصل والمنفصل في الذات والصفات والأفعال، كما يهدف البحث إلى الربط بين الأدلة النقلية والعقلية وبين الأصالة والمعاصرة، وبيان دور الكموم الستة في إثبات الوحدانية.
الكلمات المفتاحية: صفة، الوحدانية، علاقة، الكموم، الستة.

The Attribute of Oneness and its Relationship to the Six Quantums

Nadia Abdel Hady Abdel Salam Ahmed
Department of Belief and Philosophy, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Zagazig
Email: NadiaAhmed. el. ٨. ٤٠٦@azhar. edu. eg

:Abstract
The research aims to prove the attribute of the oneness ofGod the Almighty, through a verbal philosophy, which is the method of the later scholars of theology, by denying the connected and separate quantities in the self, adjectives and verbs. The research also aims to link the mental as well as the legislated proofs between originality and modernism, and the role of the six quantum in proving Oneness.
Keywords: Attribute, Oneness, Relationship, Quantum , Six.

مقدمة:

الحمد لله المرغوب فيما عنده، النافذ أمره في سمائه وأرضه، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة نفي للأنداد والأرباب والشركاء، وإثبات للتوحيد الخالص (لا إله إلا الله)، وأشهد أن محمداً (صلى الله عليه وسلم) عبده ورسوله، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين أما بعد.

فقد حظيت الصفات الإلهية، ولاتزال، بكثير من عناية الباحثين والدارسين، والمتكلمين والفلاسفة وقد تجلّت هذه العناية في الدراسات العديدة التي سلكت مسالك شتى، فإذا بنا أمام دراسات تتناول هذه الصفات بالكشف عن حقيقتها وتقسيماتها، وموقف الفرق الإسلامية منها، وآراء الفلاسفة والمناطقة والمتكلمين حولها، وإذا نحن أمام دراسات وبحوث تمتدّ بامتداد عصور الإسلام المتلاحقة.

١. فالوحدانية هي الهدف الأساسي لجميع الأديان وللإسلام خاصة، كما أنّها أشرف المباحث التي يمكن الاشتغال بها، ولعظم العناية به كثر تقريره والثناء على الله تعالى من خلاله في الآيات القرآنية، فقال تعالى: " وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ" [١]، وقال سبحانه: " قُل هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ"[٢] إلى غير ذلك من الآيات، التي تؤكد على أنّ الوحدانية هي عقيدة الفطرة الأولى قبل أن تفسدها الأفكار الضالة. [٣]

٢. وتجدر الإشارة إلى أنّ المسلمين في قرون الإسلام الأولى قد آمنو بالله وصفاته كما وردت في القرآن الكريم وكما أقرها النبي (صلى الله عليه وسلم)

---

(١) سورة البقرة (١٦٣).

(٢) سورة الإخلاص (١).

(٣) د عبد الله الخريجي، علم الاجتماع الديني، رامتان، جدة، ١٩٩٩، ص ٣٦٨- ٣٧٠.

بكلّ سهولة وبساطة، دون الخوض في إدراك ذاته سبحانه، امتثالاً لقوله تعالى: " يعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلاَ يُحِيطُونَ به علما [1]، ثم استجدت أمور وأحداث، فأدت "الخلافات السياسية، والاتصالات بالمذاهب الفكرية، والمذاهب الدينية الأخرى، وتحكيم العقل فيما لا قدرة له عليه، سبباً في العدول عن منهج الأنبياء. كما كانت سبباً في تحول الإيمان من بساطته وإيجابيته وسموه إلى قضايا فلسفية، وأقيسة منطقية، ومناقشات كلامية أقرب ما تكون إلى المناقشات البيزينطية" [2] البعيدة كلّ البعد عن الطريق الواضح الذي سلكه القرآن الكريم ونصّ عليه المولى تعالى فيه، بطريقة استدلالية تتسم بالبساطة واليقين والمناسبة لعقول المخاطبين، دون الدخول في تفريعات ومسائل جدلية لا يفهمها العامة [3]، كالتفريق بين صفات الذات وصفات الفعل، وهل الصفات عين الذات أم زائدة عليها، وغير ذلك من المباحث العقدية الدقيقة المتعلقة بالله عزّ وجل التي اختلف حولها العلماء، وحارت فيها عقولهم.

٣. ويأتي البحث الحالي المعنون ب (صفة الوحدانية ودلالة الكموم الستة عليها) امتداداً للدراسات والبحوث ذات الصلة بصفة الوحدانية لا تلغيها، وبخاصة فيما عوّل عليه الفلاسفة والمناطقة والمتكلمون من إثباتها، من خلال نفي الكموم:

٤. الكم المتصل والمنفصل في الذات والصفات والأفعال، وهي فلسفة كلامية

---

(1) سورة طه (١١٠)

(2) الشيخ، السيد سابق، العقائد الإسلامية، الفتح للإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٤.

(3) محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، تقديم و تعليق د / محمود قاسم، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٩– ٣٥ وما بعدها.

حاول علماء الكلام من خلالها إثبات صفة الوحدانية، وإن كانت لا تداني حجج القرآن وبراهينه المنطقية المبسطة التي تلائم عقول المخاطبين. [1]

الأسباب:

١- الاعتقاد بأن الكتابة في صفة الوحدانية، بوجه عام، لا يحجب فيها السابق اللاحق، فلكلّ باحث رؤيته المتفردة، وطريقته الخاصة في التناول، وقدرته الذاتية على التحليل والاستنتاج.

٢- الشعور بأن الباحثة أمام امتحان حقيقي، ودقيق، فهي بحكم ما كُتب في الموضوع الذي تدرسه تسير في الدروب المطروقة. وفي الوقت نفسه، تريد أن تختط لنفسها طريقاً خاصاً، تحقق من خلاله شخصيتها العلمية والمستقلة في المنهج والرؤية، وطريقة التناول.

٣- إيجاد توازن بين ما كُتب عن صفة الوحدانية والكموم الستة قديماً، وبين ما كتب عنها حديثاً، حتى تتدعم المعاصرة بالأصالة، فيتصل الماضي بالحاضر، وتضحى الرؤية التحليلية بعلاقة الوحدانية بهذه الكموم أكثر عمقاً، وأوسع خبرة.

الأهداف:

١- نفى الكثرة والتعدد عن الذات الإلهية، وذلك من خلال القرآن الكريم، والتصورات الفلسفية والكلامية؛ للجمع بين الأدلة النقلية والعقلية، والأصالة والمعاصرة.

---

(١) عبد الملك بن الله الجويني، البرهان في أصـــول الفقه، تحقيق، د/ عبد العظيم الديب، دار الوفاء، المنصورة، د. ت، ١/١٠٤- ١٠٦، - د/سعد الدين صالح، العقيدة الإسلامية في ضـوء العلم الحديث، دار الصـفا للطباعة والنشـر، ١٩٩١، ص٦٤، - د/ علي سـامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار المعارف، ١٩٦٥ ص ٥٣- ٦٠.

٢- الوصول إلى فهم الدور الذي تؤديه الكموم الستة في إثبات صفة الوحدانية في الذات، والصفات، والأفعال.

٣- بيان أن دليل نفي الكموم الستة هو فلسفة كلامية تؤيد إثبات العقيدة وسهولتها، وأنه طريقة المتكلمين والفلاسفة والمناطقة الذين اعتمدوا على هذا الدليل في إثبات صفة الوحدانية.

٤- التأكيد على أن التوحيد من الأمور الفطرية التي تعرضت لتأثيرات وأحداث، أدت إلى مضي الإنسان في اتجاه غير الذي تهديه إليه فطرته السليمة. [١]

منهج البحث:

تبعًا لطبيعة البحث، فقد اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي، والذي من خلاله يتم الوقوف على مفردات البحث بالتحليل والكشف عن جميع أجزائها؛ للوصول إلى عناصر ومفاهيم واضحة تتفق مع طبيعة البحث، الذي يتناول ظاهرة كلامية وفلسفية، بوصف المنهج التحليلي أكثر الطرائق شيوعًا وملاءمة مع دراسة هذه القضية العقائدية، وغيرها من القضايا. [٢]

خطة البحث:

لقد اقتضت طبيعة البحث ومنهجيته تقسيمه إلى:

- **المقدمة:** واشتملت على نبذة مختصرة عن موضوع البحث، وأسباب اختياره، وأهدافه، ومنهجيته.

---

(١) د/ حسن محرم، المنهج في إثبات الصانع بين السلفية والمتكلمين، دار الطباعة المحمدية، ١٩٨٦، ص١٠

(٢) د/ عبدالله الشريف، منهج البحث العلمي، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١، ص١١٨ وما بعدها، ود/ عبداللطيف العبد، البحث العلمي منهجا، وتطبيقاً، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٤٩.

- **التمهيد:** يتضمن التعريف بعنوان البحث، من خلال التعريف بمصطلحي الوحدانية والكمّ.
- المباحث: دليل نفي الكموم:
- **المبحث الأول:** وحدانية الذات
- **المبحث الثاني:** وحدة الصفات
- **المبحث الثالث:** وحدة الأفعال.
- المصادر والمراجع.
- الخاتمة: تتضمن أهم النتائج التي أمكن التوصل إليها.

التمهيد: تحديد المصطلحات (التعريف بالعنوان):

يعُّد تحديد المفاهيم والمصطلحات – في أي دراسة – أمراً ضرورياً، لأنّها تحدد مسار الدراسة والبحث، وذلك من خلال توضيح معنى اللفظ وتحديده، وكلما اتّسم المفهوم بالتحديد والدقة، سهل على المتلقي والقارئ إدراك المعاني التي يريد الباحث التعبير عنها، دون الاختلاف حولها [١].

وعنوان البحث الحالي هو (صفة الوحدانية ودلالة الكموم الستة عليها) وهو عنوان مكون من خمس كلمات تحمل طابعاً عقائدياً وفلسفياً، يدفع إلي التساؤل: ما العلاقة التي تربط بين صفة الوحدانية وبين الكموم الستة؟ وما دور الكموم الستة في إثبات هذه الصفة؟ وهو تساؤل يكشف عن دور العنوان الفاعل في إعطاء البحث اسمه الذي به يعرف، وبفضله يتداول، ومن خلاله يتم التواصل بين المبدع (المُرسل) والمتلقي [٢]، باعتبار عنوان البحث الإشارة أو الرمز أو الأيقونة التي تشكل الواجهة المرئية الأولي للبحث، والجزء الدال على محتواه، بالإضافة إلى وظيفة إغراء المتلقي وتشويقه، لمعرفة محتوى المتن، التي لن تتأتى إلا بفك شفرات العنوان الرامزة [٣].

وينطوي عنوان البحث الحالي على مصطلحين محوريين هما: الوحدانية، والكموم الستة، وهما ليس جديدين على الاستخدام العقائدي والفلسفي، فقد أكثرت مؤلفات القدماء من الحديث عن صفة الوحدانية، باعتبارها إحدى الصفات السلبية

---

(١) د / عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٦٤

(٢) محمد فكري الجزار، العنوان وسيميوطيقا الاتصال الأدبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة دراسات أدبية، ١٩٩٨، ص ٧– ٨.

(٣) د. بسام قطوس، سيمياء العنوان، وزارة الثقافة، عمّان، ٢٠١١، ص ٣٣، وشعيب حليفي، هوية العلامات في العتبات وبناء التأويل، دار الثقافة، الدار البيضاء، ٢٠٠٥، ص ٣٥.

الخمس: القدم، البقاء، المخالفة للحوادث، القيام بالنفس، بالإضافة إلى الوحدانية، والتي يلزم نفي ضدها تنزيهه سبحانه وتعالى عن جميع النقائص، على نحو ما أشار إليه علماء علم الكلام [1]. أما نفي الكموم، فلم يظهر عند القدماء، وإنما ظهر عند المتأخرين كدليل على وحدانية الله تعالى، من خلال نفي هذه الكموم بشقيها المتصل والمنفصل على نحو ما سنفصل.

ومن ثمَّ، فإنّ الباحثة ستكتفي – هنا– ببيان المعنى المعجمي والاصطلاحي لمفهومي: الوحدانية والكموم بشيء من الإيجاز غير المخل؛ لإيضاح مفهومهما، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم الوحدانية:

(١) تعريف الوحدانية لغة:

التوحيد في اللغة عبارة عن مّا به يصير الشيء واحدًا. والواحد في الحقيقة، هو الشيء الذي لا جزء له، وإذا وصف الله بالواحد، فمعناه هو الذي لا يصح عليه التجزء ولا التكثر ولا التقسيم ولا الشبيه، ولذا جاءت صفة (الوحدانية) بزيادة الألف

---

(١) عبد الملك بن عبد الله الجويني، الإرشاد، ضبط وتحقيق د/ أحمد السايح، والمستشار توفيق وهبة، مكتبة الثقافة الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣٠ وما بعدها، والباقلانى، الانصاف، تحقيق محمد زاهد، المكتبة الازهرية للتراث، ٢٠٠٠، ص ٣٢ وما بعدها. ومن المراجع والكتب المتأخرة: إبراهيم بن محمد الباجوري، حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد المسمى، تحفة المريد على جوهرة التوحيد، تحقيق د/ علي جمعة، دار السلام للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ١٠٧، ومحمد بن أحمد الدسوقي، حاشية الدسوقي على أم البراهين، للإمام محمد بن يوسف السنوسي، تحقيق: عبد اللطيف حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٠٠، وسعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد، تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٨، ص ٤– ٣١.

والنون للمبالغة؛ ولتدل على أنها صفة من صفات الله تعالى، ومعناها امتناع المشاركة له (سبحانه) فيها وفي غيرها من الصفات. [١]

يقول صاحب تهذيب اللغة: "والوحدة الانفراد.... رجل وحيد لا أحد معه يؤنسه.. والتوحيد الإيمان بالله وحده لا شريك له، والله الواحد الأحد ذو الوحدانية والتوحُّد" [٢].

والواحد، بفتح الواو، نسبة إلى الوحدة، بمعنى الانفراد، فيقال: رأيته وحده، وجلس وحده، أي منفردًا [٣]، وهي صفة اسم الباري سبحانه وتعالى، لا ينعت بها غير الله، فيقال: هو الواحد الأحد [٤].

نخلص مما سبق إلى القول بأن: الوحدانية في معناها اللغوي تطلق على معان عدة منها: الانفراد، والتوحيد، ونفي العدد، والنظير، والتجزئة، والانقسام، وكلّ هذه المعاني واجبة لله تعالى.

---

(١) الراغب الأصفهاني، المفردات، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٠، ص٥٢٠، ومحمد بن علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة د/ رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦، ٥٢٨/١.

(٢) منصور بن محمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١، ١٢٤/٥.

(٣) محمد بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩، ص٣٣٤.

(٤) أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، د. ت، ٦٥٠/٢.

٢- تعريف الوحدانية اصطلاحًا:

تجدر الإشارة – بداية – إلى أن تعريف (الوحدانية) اصطلاحًا قد تعدد بحسب اهتمام كلّ الفرق الكلامية، سواء من ناحية المنهج أو الغاية التي يقصدونها، حيث انصرف المتكلمون في دراسة (الوحدانية) إلى النواحي النظرية، وإقامة البراهين العقلية والنقلية عليها. في حين أن الفلاسفة أعطوا جلّ اهتمامهم للجانب الديني لها، حيث أخذ التوحيد عندهم ثلاثة جوانب، دارت حول أن الله تعالى: واحد في أفعاله وملكه لا شريك له فيها، وواحد في ذاته وصفاته لا نظير له ولا شبيه، وواحد في ألوهيته وعبادته لا ند له [١]. أما المتصوفة، فقد اصطبغ تعريفهم لها بالطابع الذاتي، بحيث صار التوحيد عندهم رياضة ومجاهدة نفسية؛ لاستشعار عظمة الواحد سبحانه، سواء من خلال التذوق أم من خلال الشهود والكشف. [٢]

ومن ثمَّ، سأكتفي – هنا – ببيان معنى (الوحدانية) اصطلاحًا، مع تلافي الخوض في التعريفات الكثيرة لها، والآراء التي دارت حولها.

وتتمحور المعاني الاصطلاحية للفظة (الوحدانية) حول تصور يؤسس نفي الكثرة والتعدد، وهو المحور الأساسي فيما يتعلق بهذه الصفة [٣]، فالله تعالى وحدّ

---

(١) الشيخ أحمد بن حجر آل بوطامي، تطهير الجنان والأركان على درن الشرك والكفران، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٥- ٢٢، ود/ محمد البهي، الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٢، ص٣٨٧.

(٢) د/ عبد الله الشاذلي، التصوف الإسلامي في ميزان الكتاب والسنة، مكتبة الأزهر الحديثة، القاهرة، ٢٠٠١، ٣٧٩/٢.

(٣) ينظر، أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه، الفوز الأصغر، تحقيق و تقديم د/ صالح عضيمة، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨٧، ص٢٠٥.

نفسه، وأخبر أنه واحد أحد، فرد صمد في غير موضع من القرآن الكريم نحو قوله تعالى: " {إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ} [١] وقوله سبحانه: {قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ} [٢].

والمعنى الاصطلاحي العام (للوحدانية) يعني سلب تصور التعدد في ذاته، وفي صفاته، وفي أفعاله، فهو سبحانه منزه عن المماثلة فيها، [٣] وهو المعنى الذي أكد عليه غير واحد من العلماء، الذين دار تعريفهم للوحدانية حول نفي التركيب في ذات الله أو في صفاته، فلا يكون له مماثل فيهما، وليس له مشارك في خلق فعل من أفعاله.

قال الشهرستاني: ".... وأما التوحيد، فقد قال أهل السنة، وجميع الصفاتية: إن الله تعالى واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته الأزلية لا نظير له، وواحد في أفعاله لا شريك له، فلا قديم غير ذاته، ولا قسيم له في أفعاله [٤] ".

وقد اتفقت كلمة أهل العلم من الفلاسفة والمتكلمين، وغيرهم ممّنْ خاضوا في مسائل الاعتقاد، على أن الله تعالى واحد لا شريك له، وأن كلمة الوحدانية يقصد بها نفي الكثرة في الذات الإلهية، ونفي المثل والنظير. قال الإمام الجويني: "الباري سبحانه وتعالى واحد، والواحد في اصطلاح الأصوليين الشيء الذي لا ينقسم....

---

(١) [النساء: من الآية: ١٧١].

(٢) [الأنعام: ١٩].

(٣) أحمد بن محمد الدردير، بصائر أزهرية على شرح الخريدة البهية، تحقيق: جمال فاروق، كشيدة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣، ص٨٣.

(٤) محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحِّل، صححه وعلّق عليه: أحمد فهمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢، ٣٧/١، ونهاية الإقدام في علم الكلام، حرره وصححه: الفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٥.

والرب سبحانه وتعالى موجود فرد متقدس عن قبول التبعيض والانقسام، وقد يراد بتسميته واحدًا أنه لا مثيل له ولا نظير " [١].

وترجع جميع التعريفات الاصطلاحية للفظة الوحدانية إلى معنيين [٢]:

الأول: نفي الكثرة، والتبعيض، والانقسام في الذات الإلهية.

الثاني: نفي النّد، والشريك، والمثيل، والنظير لله تعالى.

والمتأمل في التعريفات السابقة يتضح له الآتي:

أولا: تبدو المعاني الاصطلاحية للوحدانية وثيقة الصلة بمعناها المعجمي في اللغة العربية.

ثانيًا: إنّ ثمة علاقة بين الوحدانية، من خلال تعريفاتها، وبين دليل نفي الكموم، من حيث نفي التعدد؛ فالوحدانية صفة إلهية تطلق ويراد بها ثلاثة أنواع [٣]:

١- وحدة الذات: وتعني عدم تركب ذات الباري من أجزاء، وعدم وجود ذوات أخرى تشبه ذاته.

٢- وحدة الصفات: والمراد منها عدم وجود صفة لغيره تشابه وتماثل صفة الباري سبحانه، وعدم وجود صفتين له من جنس واحد كقدرتين أو علمين.

٣- وحدة الأفعال: ومعناها عدم وجود مشارك له في التصرف في الأفعال، فهو المتفرد بالإيجاد والاختراع.

---

(١) عبد الملك بن عبد الله الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، سابق، ص٥٥.

(٢) ميمون بن محمد النسفي، بحر الكلام، تعليق: ولي الدين صالح، دار الفرفور، دمشق، ٢٠٠٠، ص٩٥- ٩٦.، محمد بن الطيب الباقلاني، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، سابق، ص٣٢- ٣٣.

(٣) إبراهيم بن محمد الباجوري، شرح الجوهرة، سابق، ص١١٤.، أحمد بن محمد الصاوي، شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، تحقيق: د/ عبد الفتاح البزم، دار بن كثير، دمشق – بيروت، ١٩٩٩، ص١٥٧- ١٥٨.

ثالثًا: إن المعاني اللغوية والاصطلاحية للفظة (الوحدانية) تدل في معناها الإجمالي على أن هذه الصفة، المشتقة من الواحد، هي صفة سلبية، لأن الواو، والدال، والحاء للفظة (وحد) أصل يدل على الانفراد [١]، وهو ما يجعل الوحدانية صفة سلبية في الذات، والصفات، والأفعال، على نحو ما قال الماتريدية [٢] وغيرهم من الأشاعرة. لأن اسم (الواحد) الوارد في كتاب الله تعالى يقصد به سلب الصفات أو سلب إدراكه سبحانه عن طريق الحواس [٣].

ثانيًا: مصطلح الكموم:

يعد مصطلح (الكموم) من المصطلحات الدارجة عند الفلاسفة والمناطقة، وهو وليد المفهوم الأرسطي، والذي انتقل بعد ذلك إلى علم الكلام، ليكون طريقًا لإثبات الأحكام المتعلقة بالله تعالى، لوجود نظائر له في الواقع [٤].

١- تعريف (الكمّ) في اللغة:

يدور مفهوم (الكمّ)، بفتح الكاف، في اللغة حول معان عدة تختلف لفظًا وتتفق مضموناً، فقيل في تعريفه، هو مقدار الشيء من كيل، أو وزن، أو كمية، أو عدد، أو يسأل بها عن الكثرة [٥].

---

(١) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩، ٩٠/٦.

(٢) محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، تأويلات أهل السنة (تفسير الماتريدي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥، ٦٤٧/١٠- ٦٤٨.

(٣) الجويني، الإرشاد، ص ٣٠ وما بعدها، والأشعري، اللمع، صححه وقدمه د/ حموده غرابة، الخانجي، ٢٠١٠، ص ٢٤ وما بعدها.

(٤) د/ حسن الشافعي، الآمدى وآراؤه الكلامية، سابق ص ١٤١.

(٥) الراغب الأصفهاني، المفردات، سابق، ص ٤٤١.، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبدالله الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ١١٣/١٣.، الرازي، مختار الصحاح، سابق، ص ٢٤١.

٢- تعريف (الكمّ) اصطلاحا:

تعدد تعريف (الكمّ) اصطلاحًا تبعًا لكل علم، وهو ما أشار إليه صاحب (شرح المقاصد) بقوله: "الكمّ في الرياضيات هو المقدار، وهو ما يقبل القياس، وقيل: إنه الذي يمكن أن يوجد فيه شيء يكون واحدًا، سواء كان موجودًا بالفعل أو بالقوة، وقيل: إنه عرض يقبل لذاته القسمة والمساواة واللامساواة، والزيادة والنقصان. والكمّ في علم ما بعد الطبيعة مقابل الكيف.... والكمي هو المنسوب إلى الكمّ، تقول: مذهب الذات الكمي... والكوانتم في الفلسفة هو الكمية المتناهية المنعدمة أو السلبي الذي يمكن أن يحصل عليه الكمّ كالزمان والمكان" [١].

وما يهمنا في التعريف السابق هو عبارة (عرض يقبل لذاته القسمة والمساواة واللامساواة، والزيادة والنقصان)؛ لأنها وثيقة الصلة بمفهوم الكمّ تبعًا للبحث الحالي، حيث دارت التعريفات المعنية بدراسة الكمّ في حقل الوحدانية حول هذا المعنى، فقيل في تعريفه: "هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته، وهو إما متصل أو منفصل، لأن أجزاءه إما أن تشترك في حدود يكون كل منها نهاية جزء وبداية آخر، وهو المتصل، أو لا، وهو المنفصل" [٢].

---

(١) سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد، سابق، ص ١٧٠.

(٢) علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تحقيق: ابراهيم الإبياري، دار الريان للتراث، د. ت، ص ٢٣٩، وعبد الرءوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: د/ عبد الحميد حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٨٤.

ويعرف صاحب (التقريب) الكمّ بأنه: " كل معنى حسن فيه السؤال بكمّ" [١]، ويرى أن الكمية على الحقيقة تتمثل في العدد؛ وذلك لأن سائر أنواع الكمية تقع تحت العدد، وهو ما صرح به بقوله: " ذكر الأوائل أن الكمية تقع على سبعة أنواع: أولها العدد، ثم الجرم، ثم السطح، ثم الخطّ، ثم المكان، ثم الزمان، ثم القول.... إن القسم الذي هو العدد من هذه السبعة هو الكمية على الحقيقة الذي لا كمية غيره، لكنه يقع على سائر الأنواع التي ذكرنا" [٢].

وإذا ما تأملنا هذه التعريفات، يتضح لنا أن البرهنة على وحدانية الله تقتضي نفي الكمّ عن ذاته وصفاته وأفعاله، فهو سبحانه ليس كمًّا له جزئيات فيكون قابلًا للقسمة والتجزئة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المفاهيم استمدت أصولها التعريفية (للكمّ) من المفهوم الأرسطي الذي قسم الكمّ إلى: متصل ومنفصل " وأما الكمّ فمنه منفصل، ومنه متصل، وأيضًا منه ما هو قائم من أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض، ومنه من أجزاء ليس لها وضع، فالمنفصل مثلًا هو: العدد والقول، والمتصل: الخط، والبسيط والجسم، وأيضًا مما يطيف بهذه الزمان والمكان [٣] ".

---

(١) علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، التقريب لحد المنطق، والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تحقيق: عبد الحق التركماني، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣٨٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٨٠- ٣٨١.

(٣) أرسطو، منطق أرسطو، كتاب: المقولات، حققه وقدم له د/ عبد الرحمن بدوي، دار الكتب المصرية، ١٩٤٨، ١٥/١.

وقد تأثرت التعريفات والتقسيمات الإسلامية السابقة للكمّ بالمفهوم الأرسطي السابق على نحو ما ذكر (ابن حزم) في أنواع الكمية، وعلى نحو ما ذكر الجرجاني[١] والمناوي [٢] وغيرهما [٣]، بل إن تقسيمات (أرسطو) للكمّ ألقت بظلالها على التعريفات والتقسيمات الفلسفية الحديثة، على نحو ما نجده في كتاب (المعجم الفلسفي) [٤].

المباحث: دليل نفي الكموم:

لقد تكلم العلماء كثيرًا عن أدلة الوحدانية، وتنوعت عباراتهم وأدلتهم النقلية والعقلية، ولكنها، مع ذلك التنوع، متفقة في المضمون وفي إثبات صفة الوحدانية لله تعالى، وتنزيهه عن الند والشريك، حيث بحث المتكلمون، بجميع فرقهم، مسألة الوحدانية، وحاولوا الاستدلال على ثبوتها لله تعالى ف" اختلفت طرقهم في عرضها، فمنهم من يجمل، ومنهم من يفصل، ومنهم من يلتزم بالألفاظ الواردة في القرآن والسنة، ومنهم من يستعمل المصطلحات العلمية في التعبير عنها، بعد اتفاقهم على أنه يجب تنزيه الحق عن كل مالا يليق بذاته جل في علاه [٥] "، وذلك اعتمادًا على تنوع الأدلة الدالة على وحدانيته سبحانه وتعالى الواردة في القرآن الكريم، سواء أكانت فطرية، حيث فطر الله تعالى الناس على معرفته وهم في عالم الذر، وهو ما كشف عنه القرآن في غير موضع نحو قوله تعالى: " وإذا أخذ ربك من بني أدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم الست بربكم قالوا بلى شهدنا" [٦]، أم خلقية حيث نبه

---

(١) على بن محمد الجرجاني، التعريفات، سابق، ص ٢٣٩- ٢٤٠.

(٢) المناوي، التوقيف، سابق، ص٢٨٤.

(٣) التفتازاني، شرح المقاصد، سابق، ١٦٩/٢- ١٧١.

(٤) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب للبناني، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٤٠- ٢٤١.

(٥) د/ محمد ربيع الجوهري، عقيدتنا، د. ن، ٢٠١٧، ١٣٨/١.

(٦) (الأعراف ١٧٢).

القرآن في كثير من الآيات على أن الله وحده هو الخالق المستحق للعبادة، والمتفرد بالوحدانية، نحو قوله تعالى " ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض وسخر الشمس والقمر ليقولن الله " [١]، أم تدبيرية نظامية للكون، حيث نبه القرآن في العديد من الآيات إلى أن الكون يسوده نظام محكم، وفق سنن إلهية يسير بمقتضاها، ومن ذلك قوله تعالى" الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيض الأرحام وما تزداد وكل شيء عنده بمقدار" [٢]، وهي في مضمونها تدل، بما لا يدع مجالًا للشك والريبة، على اتصافه سبحانه وتعالى وتفرده بالوحدانية، وهو ما أثبته العلم الحديث من خلال دراسة الظواهر الإنسانية والكونية، والتي أثبتت، على تنوع هذه الظواهر، أنه يحكمها قوانين واحدة، تدل دلالة قاطعة على وحدانية الخالق [٣].

ولا شك أن المصطلحات الكلامية والفلسفية، ومنها مصطلح الكموم، كان الهدف منها إقامة البراهين العقلية على إثبات صفة الوحدانية، وبيان ما يجب، وما يجوز، وما يستحيل في حقه سبحانه وتعالى، مع الإقرار بأن هذه البراهين العقلية البشرية لن تستطيع إدراك حقيقة الذات الإلهية العلية، تصديقًا لقوله تعالى: " وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ" [٤]. وقد اعتمد المتكلمون والفلاسفة والمناطقة، فيما اعتمدوا، في البحث عن وحدانية الله تعالى وإثباتها على دليل نفي الكموم، وهو أثر

---

(١) (العنكبوت: ٦١)

(٢) " (الرعد: ٨)

(٣) د/ عبد العليم خضر، الطبيعيات والإعجاز العلمي للقرآن الكريم، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ١٩٨٦، ص٢٤١- ٢٤٧.

(٤) سورة الرعد الآية ١٣.

من أثار الكمّ الأرسطي في تنزيه الذات [١] الإلهية عن التعدد والتركيب، حيث نجد – على سبيل المثال– أن (ابن حزم) ربط مقوله الكمّ الأرسطي بالعقيدة، عندما صرح أن " الواحد ليس عددًا، لأن العدد هو ما وجد عدد آخر مساوٍ له، وليس للواحد عدد يساويه، لأنك إذا قسمته لم يكن واحدًا بعد، بل هو كثير حينئذٍ، وبهذا وجب أن الواحد الحق إنما هو الخالق الأول المبتدئ لجميع الخلق، وأنه ليس عددًا ولا معدودًا، والخلق كله معدود" [٢].

وعلى الرغم من ذلك، فإنه تجدر الإشارة إلى أن المناطقة والفلاسفة المسلمين لم يعرفوا ماعُرف في الفلسفة الغربية، عند بعض اتجاهاتها، من الشك في المحسوسات، وإنكار موضوعية الإدراكات الحسية، والانتهاء إلى الشك المطلق [٣]، وإنما استدل فلاسفة المسلمين على توحيد الله ووجوده بما جاء في القرآن والسنة والأدلة النقلية، بالإضافة إلى الأدلة العقلية المستنبطة من الأدلة النقلية، فلم يعولوا فيها إلا على" تنبيه العقل البشري وتوجيهه إلى النظر في الكون، واستعمال القياس الصحيح، والرجوع إلى ما حواه الكون من النظام والترتيب، وتعاقد الأسباب والمسببات، ليصل بذلك إلى أن للكون صانعًا واجب الوجود، عالمًا حكيمًا قادرًا، وأن

---

(١) اعتمد المتكلمون، أيضـاًعلى القياس المنطقي، الذي يسـميه المناطقة: الحجة والبرهان، لأن المقصود بالذات، هو التصديق بمسائلها عبر القياس، الذي يعد أعلى المطالب، وبه تعرف مسائل العلوم، وتدعم عقائد التوحيد. د/ محي الدين الصـافي، توضـيح المنطق القديم، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٩٨٢، ص٩٣– ٩٤.

(٢) ابن حزم الأندلسي، التقريب، سابق، ص٣٨٨.

(٣) محمد جمال الدين القاسمي، دلائل التوحيد، صححه وضبطه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٧٦، ١٣١، ١٤٤.

ذلك الصانع واحد لوحدة النظام في الأكوان" [١]. وقد دأب المتأخرون على جعل مبحث الوحدانية وإقامة الدليل عليها، من خلال نفي الكمّوم، على ثلاثة مسائل هي: وحدة الذات، ووحدة الصفات، ووحدة الأفعال.

أولا: – وحدة الذات الإلهية.

لقد اتفقت كلمة المسلمين وجميع الفرق الإسلامية على استحالة اكتناه الذات العلية، وذلك استجابة لقوله تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [٢]، كما اتفقوا على أنها لا تشبه الحوادث، فالجميع يتجه إلى التنزيه المطلق، وهو ما قال به أبو إسحاق الإسفراييني من " اعتقاد أن ذاته تعالى ليست مشبهًا للذوات ولا معطلة عن الصفات" [٣]، مع اختلاف بينهم في العبارات والجزئيات ف" كل من تعرض لمعرفة الذات العلية بعقله، فقد تعرض لأمر يعجز عنه، ولا يمكنه بلوغ الأرب منه. والمرء إذا عجز عن معرفة كنه نفسه، بل عن اكتناه أبسط الأشياء لديه، فعن معرفة اكتناه الحق تعالى بالأولى، فمعرفتنا به سبحانه إنما علمنا اليقيني بوجوده وبأسمائه الحسنى، وأنه ليس كمثله شيء... مما يجب للواجب تعالى عدم المماثلة لشيء ما من الخلق، وعدم التجزؤ والانقسام [٤] " بعيدًا عن فذلكة البراهين الكلامية والفلسفية حولها.

وهذا هو معنى وحدانية الذات بالمعنى الكلى بما لا يخرج عن معاني القرآن الكريم والسنة النبوية من تعريفها بأسماء الله الحسنى و" أن هذه الأسماء وإن تشابهت في الاسم مع صفات الناس كالقدرة، والإرادة، والحياة، فإن حقيقة هذه المعاني التي

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥٩.

(٢) سورة الشورى الآية ١١

(٣) إبراهيم بن محمد الباجوري، حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد، سابق، ص ٥٨.

(٤) القاسمي، دلائل التوحيد، سابق، ص ٧٨– ٧٩.

تنسب إلى الله تعالى غير ما هو معروف عند العباد، فما يضاف إليه سبحانه وتعالى، هو غير ما يضاف إلى الناس، وما يضاف إلى الناس يليق بذاوتهم المخلوقة، وما يضاف إلى الله تعالى يليق بالخالق، الذي ليس مثله شيء لافي ذاته، ولا في صفاته وأسمائه سبحانه وتعالى وهو ما يليق بالتنزيه الكامل لرب العالمين " [١].

وهذا هو موقف السلف، الذين آمنوا بما ورد في الكتاب والسنة، بخلاف المتأخرين الذين مالوا إلى التأويل [٢]، وإلى استخدام البراهين والأدلة الفلسفية والكلامية ومنها: وحدانية الذات، وذلك من خلال نفي الكم المتصل والمنفصل عنها.

ويقصد بوحدانية الذات الإلهية عدم تركبها من أجزاء، وعدم وجود ذات أخرى تماثلها، بمعنى نفى التركيب والتعدد والمماثلة عن الله تعالى، أي عدم تركبها من أجزاء المسمى بالكم المتصل، وعدم وجود ذات أخرى واجبة الوجود تماثلها، ويسمى الكم المنفصل [٣].

ولابد لمعرفة وحدانية الذات الإلهية من نفي كمين أي عددين:

الأول: نفي الكمّ المتصل في الذات:

الكمّ المتصل في الذات لغة هو العدد، واصطلاحًا هو عرض يقوم بمتصل الأجزاء وتعددها، ونفيه، ليست ذات الله مركبة من أجزاء، ولا متعددة، ولا محسوسة، ولا ملموسة، فيقال في إثباته: " لو كانت ذاته مركبة من أجزاء، لكان وجود ذاته محتاجًا إلى وجود أجزائه، لكن التالي باطل، فبطل ما أدى إليه، وهو كون ذاته مركبة من أجزاء، وإذا بطل هذا ثبت نقيضه... ووجه الملازمة: أن كل مركب من

---

(١) الشيخ، محمد أبو زهرة، العقيدة الإسلامية، سابق، ص ٢٤.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل، سابق ٧٩/١ وما بعدها.

(٣) أحمد بن محمد الصاوي، شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، سابق، ص١٥٧.

أجزاء لابد في تحققه من تحقق أجزائه، لأنها مادته، محال أن يتحقق الشيء بدون تحقق مادته. ووجه بطلان التالي: أنه قد ثبت أن الواجب ما كان وجوده لذاته، بمعنى أنه ليس محتاجًا في وجوده إلى غيره، سواء كان ذلك الغير مؤثرًا، أو مادة والجزء غير الكل، فلو لم يبطل هذا التالي لكان واجب الوجود محتاجًا إلى غيره، وهو مصادم لما ثبت بالعقل [1] ".

وهذا الكلام ينفي الكم المتصل في الذات الإلهية، بمعنى أنه تعالى لو كان مركبًا من أجزاء، لكان محتاجًا إلى تلك الأجزاء، وإلى من يركبها، وعندئذ يكون حادثًا، وهو باطل، لما ثبت أنه تعالى مخالف للحوادث، ومنزه عنها، بمعنى أنه ليست ذات الله كتركيبنا من لحم وعظم، وغيرها مما يوصف به تركيب غير ذاته، وهو ما ثبت بالأدلة النقلية في قوله تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [2]، فهذه الآية تنفي جميع وجوه التشابه بين ذاته سبحانه وبين ذات خلقه.

كما ثبتت مخالفة الله تعالى للحوادث بالأدلة العقلية، التي أثبتت أن كل ما سوى الذات الإلهية حادث من غير شك " وإنما وجبت له مخالفة الحوادث... لأنها إما أجسام، وإما جواهر، وإما أعراض، وإما أزمنة، وإما أمكنة، وإما جهات، وإما حدود ونهايات، ولا شيء منها بواجب الوجود... من وجوب حدوثها، واستحالة القدم عليها" [3]. ومن ثم، فإنه لو تركبت ذاته سبحانه من أجزاء، لكان محتاجًا إلى أجزائه، ولكان محتاجًا إلى من يعينه على تركيب أجزائه، والاحتياج دليل الحدوث، وهذا

---

(1) د/ محمود أبو دقيقة، القول السديد في علم التوحيد، تحقيق د/ عوض الله جاد حجازي، د. ن، د. ت، 1/191.

(2) الشورى الآية 11.

(3) إبراهيم بن هارون اللقاني، هداية المريد لجوهرة التوحيد، تحقيق: مروان حسين، دار البصائر، القاهرة 2009، 1/330- 331.

يعني وجود آخر قبل الله تعالى، وهذا محال، والعمدة في ذلك: وجوب القدم له سبحانه، وهذا معنى قوله تعالى: (هُوَ الْأَوَّلُ) [١]، أي إنه سبحانه الأول قبل كل شيء بلا ابتداء [٢]، بحيث لا يتصور ضده، وضد القدم الحدوث، وهو مستحيل على الله تعالى.

نخلص من ذلك أن صفة الوحدانية صفة سلبية، لارتباطها مع بقية الصفات السلبية الأخرى، كما أن معناها هو عدم التعدد بالذات، والصفات، والافعال، من ثمّ فهي صفة سلبية من أجل ذلك.

الأدلة النقلية والعقلية على نفي الكم المتصل في الذات:

والاستدلال على وحدة الذات العلية وهو عدم تركبها من أجزاء، يكون بنفي الكمّ المتصل عنها نقليًا وعقليًا، والأدلة النقلية على نفي هذا الكمّ كثيرة منها قوله تعالى: "بديع السماوات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة " [٣]، وقوله سبحانه: " وأنه تعالى جد ربنا ما اتخذ صاحبة ولاولدا" [٤] وقوله تعالى: **(وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ)** [٥].

يقول الإمام الرازي: " المسألة الرابعة: الحق سبحانه وتعالى واحد باعتبارين. أحدهما: أنه ليست ذاته مركبة من اجتماع أمور كثيرة و (الثاني): أنه ليس في الوجود ما يشاركه في كونه واجب الوجود، وفي كونه مبدأ لوجود جميع الممكنات،

---

(١) سورة الحديد (٣).

(٢) محمد الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٢٧٥.

(٣) الأنعام (١٠١)،

(٤) الجن (٣)،

(٥) البقرة (١٦٣).

فالجوهر الفرد عند من يثبته واحد بالتفسير الأول، وليس واحد بالتفسير الثاني. والبرهان على ثبوت الوحدة بالتفسير الأول، أنه لو كان مركبًا لا فتقر تحققه إلى تحقق كل واحد من أجزائه، وكل واحد من أجزاء غيره، فكل مركب مفتقر إلى غيره، وكل مفتقر إلى غيره ممكن لذاته واجب لغيره، فهو مركب مفتقر إلى غيره ممكن لذاته، فما لا يكون كذلك استحال أن يكون مركبًا، فإذن حقيقته سبحانه حقيقة أحدية فردية لا كثرة فيها بوجه من الوجوه، لا كثرة مقدارية، كما تكون للأجسام، ولا كثرة معنوية كما تكون للنوع المتركب من الفصل والجنس، أو الشخص المتركب من الماهية والتشخيص " [1]، فما يقوله الإمام (الرازي) فيه دليل على نفي الكم المتصل في الذات عن الله تعالى، وهو أن يكون سبحانه مركبًا من أجزاء، وهذا ينفي أن يكون كلًا.

أما الأدلة العقلية، فقد سبق الإشارة إليها على نحو ما جاء في كتاب (القول السديد في علم التوحيد)، وعلى نحو ما جاء في كتاب (شرح المقاصد) [2].

إن وحدة الذات – بذلك – تنفي الكمّ المتصل فيها، وهو تركبها من أجزاء" وهذا الدليل يبطل التركيب خارجًا وعقلًا، فلأن الأجزاء العقلية لا بد لها من منشأ في الخارج تنتزع عنه، فلو ثبت التركيب عقلًا، لكان من لازمه ثبوته خارجًا، وقد انتفى التركيب خارجًا، فلا يمكن ثبوته عقلًا، للتلازم بينهما، وإن لم يكن لتلك الأجزاء الذهنية منشأ انتزاع في الخارج لا يقال لها أجزاء عقلية، بل مجرد اعتبار كاذب لا ينظر إليه، ولا يترتب عليه حكم " [3].

([1]) محمد بن عمر الرازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١، ١٨٨/٤.

([2]) التفتازاني، شرح المقاصد، سابق، ٢٧/٢ وما بعدها.

([3]) د/ محمود أبو دقيقة، القول السديد، سابق، ١٩١/١.

الثاني: نفي الكمّ المنفصل عن الذات:

يقصد بهذا الكمّ: العرض الذي ينقسم إلى أجزاء غير مشتركة في حدٍّ واحد، أي عدم وجود ذات أخرى كذاته سبحانه [١]، وتصوره: وجود ذات كذاته سبحانه وتعالى، أو أن تكون ذاته سبحانه متعددة، وهذا ينفي أن يكون الإله كليًا، ونفيه ليس في الوجود من له ذاته سبحانه، أي نفي تعدد الذات، بحيث يكون معه سبحانه إله آخر، فهو أحدي الذات فلا تعدد في ذاته، ولا شريك له في التصرف، فوجود ذات تشبه ذاته تعالى يقال له: الكمّ المنفصل عن الذات، وهو منتف عن الله تعالى.

الأدلة النقلية والعقلية على نفي الكمّ المنفصل عن الذات:

العمدة في الأدلة النقلية الكثيرة على نفي الكمّ المنفصل عن الذات قوله تعالى: " قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ (٢) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ (٤) " [٢]، والذي جمع جميع المعاني في إثبات الوحدانية لله تعالى ونفي وجود من له ذات كذاته تعالى، أي لا شبيه، ولا مثيل، ولا نظير، ولا شريك له، وبالجملة نفي الذات المشابهة له تعالى. يقول الإمام القرطبي: " قوله تعالى: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ" أي: الواحد الوتر، الذي لا شبيه له، ولا نظير، ولا صاحبة، ولا ولد ولا شريك.... "وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ" أي: لم يكن له مثلًا أحد [٣].

---

(١) د/سميح دغيم، موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي، مكتبة لبنان، ١٩٩٨، ١٠٩٥/٢.

(٢) سورة الإخلاص (١- ٤).

(٣) محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: د/ عبدالله بن عبد المحسن التركي، بالاشتراك مع: كامل الخراط، وماهر حبوش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٦، ٥٥٧/٢٢-٥٦٠، والمعنى نفسه عند محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، حققه وضبطه وعلق عليه د/ بشار عواد، وعصام فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤، ٤٤٦/١، ٥٨٣/٧.

وكلام القرطبي وغيره في تفسير هذه السورة يقصد به نفي الكم المنفصل عن الذات الإلهية، وذلك لأن " المراد من الأحدية كون تلك الحقيقة في نفسها مفردة منزهة... فهو في نفسه فرد أحد، وإذا ثبتت الأحدية، وجب أن لا يكون متحيزًا.... وأيضًا إذا كان أحدًا وجب أن يكون واحدًا، إذا لو فرض موجودان واجبا الوجود لا شتركا في الوجوب، ولتمايزا في التعين، وما به المشاركة غير ما به الممايزة... فثبت أن كونه أحدًا يستلزم كونه واحدًا.... فالمحكوم عليه بالأحدية هو تلك الحقيقة لا المجموع الحاصل منها ومن تلك الأحدية، فقد لاحظنا أن قوله: الله أحد، متضمن لجميع صفات الله تعالى من الإضافيات والسلوب" [1].

أما الأدلة العقلية على نفي الكمّ المنفصل عن الذات، فقد جرت عادة المتكلمين الاستدلال على عدم التعدد في الذات، والصفات، والأفعال بدليل التمانع والتوارد أو الاستدلال على نفي الكثرة في الذات ثم الاستدلال على نفي الشريك، كل بدليل.

وهذا الدليل شائع عند كل المتكلمين، فقلما نجد فرقة كلامية لا تعتمد عليه[2].

ومعنى التمانع، أي إنه يفعل كل واحد من القادرين ما يمنع صاحبه. أما معنى التوارد، فهو أن يتوارد أثر الإلهين على شيء واحد في حال الاتفاق.

([1]) الرازي، مفاتيح الغيب، سابق، ٣٢/١٨٠.

([2]) من الأشاعرة، علي بن إسماعيل الأشعري، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، صححه وقدمه د/حموده غرابة، الخانجي، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٠، الجويني، الإرشاد، سابق، ص ٥٢، والشامل في أصول الدين، حققه وقدم له د/ علي النشار وآخرون، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩، ص٣٥٢.، ومن المعتزلة، عبد الجبار بن أحمد الأسد أبادي، الأصول الخمسة، تحقيق د/ فيصل عون، لجنة التأليف والنشر، الكويت، ١٩٩٨، ص ٧٥.، ومن الماتريدية، محمود بن زيد اللامشـــى، التمهيد لقواعد التوحيد، حققه د/ عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٥، ص٥١- ٥٢.

أما عن سبب التسمية، فقد سمي بالتمانع، لأن كلًا من الإلهين المفروضين في قوله تعالى: "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ" [1]، يمانع الآخر ويخالفه. ومنطوق هذا الدليل يتلخص في أن يكون هناك إله ثان فأكثر، لأن صانع العالم لا يجوز أن يكون اثنين أو أكثر، لأن الإثنين يصح أن يختلفا، ويوجد أحدهما ضد مراد الآخر، فلو اختلفا، وأراد أحدهما إحياء جسم وأراد الآخر عدمه، لوجب أن يلحقهما العجز، أو يتم مراد أحدهما، فيلحق مَنْ لم يتم مراده العجز، أو لا يتم مرادهما، فيلحقهما العجز، والعجز من سمات الحدث، والقديم الإله لا يجوز أن يكون عاجزًا، هذا في حالة الاختلاف. أما في حالة الاتفاق، فإما يوجداه معًا، وعندئذ لزم اجتماع مؤثرين تامين على أثر واحد، وهو باطل بالبداهة، وإما أن يوجداه مرتين، بأن يوجده أحدهما ثم يوجده الآخر، فيكون بمثابة تحصيل الحاصل، وهو باطل أيضًا. وإما أن يوجد كل منهما بعضه دون الآخر، وعندئذ لزم عجزهما [2].

فالقول بالكمّ المنفصل عن الذات في الوحدانية منفي عقليًا، وبناءً على ذلك يلزم وجود إله واحد بصورة مطلقة، لأن وجود إلهين أو أكثر سيؤدي إلى الاحتمالات السابقة التي ذكرها المتكلمون، سواء في حالة الاتفاق أم الاختلاف، بحيث لو تعددت الذات المشاركة للذات الإلهية في التصرف" لكان الفساد، أو احتمال الفساد... وإذا

---

(1) الأنبياء (٢٢).

(2) المراجع السابقة، بالإضافة إلى د/محمود أبو دقيقة، القول السديد، سابق ١/١٩٩١- ١٩٣، ومحمد بن أحمد الدسوقي، حاشية الدسوقي على أم البراهين، سابق، ص٢١٤- ٢١٥، والباقلاني، الإنصاف، سابق، ص ٣٤، وأحمد بن محمد الصاوي، شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، سابق، ص١٥٩- ١٦٠، الرازي مفاتيح الغيب، سابق، ٢٢/١٥٠- ١٥٤، والمسائل الخمسون، تحقيق: أحمد حجازي، المكتب الثقافي، القاهرة، ١٩٨٩، ص٥٨.

كان العالم يسير على ذلك النظام المحكم الذي كان فيه كل شيء بقدر، فإنه لا يعتريه الفساد إلا بإرادة منشئه، ولا يمكن إلا أن يكون المنشئ واحدًا، ذاته غير ذات خلقه، ولا يشابهه أحد من خلقه، لأن الفساد غير محتمل إلا بإرادة منْ كوّن وأنشأ، والله تعالى لا يريد الفساد" [1]. وفي الحقيقة، أن النظام المفرد في التكوين البديع للكون، ينفي وجود ذات منفصلة عن الذات الإلهية، وهي الإرادة الوحيدة المتحكمة في الكون، المتصرفة في شؤونه، لا تقبل المشاركة والتعدد في تسييره، لأنه لو افترضنا وجود إرادة أو ذات أخرى غير الذات الإلهية، لأدى ذلك إلى ثلاثة احتمالات باطلة هي [2]:

الأول: عند تعارض الإرادتين في شأن الخلق أو عدمه، أو وضع نظام محدد على حالة معينة، فأي الإرادتين تنفذ؟. فإما أن تنفذ الإرادتان وهو مستحيل، لأنه يؤدي إلى الجمع بين النقيضين، وهو محال عقلًا.

الثاني: أن تتعطل الإرادتان معًا، وهذا عجز ينزه مقام الذات الإلهية عنه.

الثالث: أن تنفذ إحدى الإرادتين وتهمل الأخرى، وعندئذ، تكون الإرادة النافذة هي الحق، والثانية المعطلة العاجزة وهي الباطل، ولا يكون صاحبها إلهًا.

والنتيجة الفعلية هي بطلان هذه الاحتمالات الثلاثة ونفيها، ومن ثمّ لابد أن يكون الإله واحدًا فردًا صمدًا، لا شبيه له ولا مثيل، ولا ند ولا شريك، وهو ما أشار إليه قوله تعالى: " لو كان فيهما آلهه إلا الله لفسدتا [3].

---

(1) الشيخ، محمد أبو زهرة، العقيدة الإسلامية، سابق، ص ٥٢- ٥٣.

(2) مصطفى سالم، القيم في ضوء سورة الكهف، دار القلم، دمشق، ١٩٩٧، ص ١٥١- ١٥٢.

(٣) سورة الأنبياء. (٢٢)

وعلى الرغم من شهرة هذا الدليل على نفي الكمّ المنفصل عن الذات، فإنه لم يسلم من النقد، فقد اعترض عليه (ابن رشد) بأنه دليل ضعيف، لأن العقل يجوز اتفاق الإلهين، وهو أليق من الاختلاف. كما أن هذا الدليل الذي تضمنته الآية السابقة هو الذي يسميه المناطقة بالمتصل، وهو غير المنفصل الذي استخدمه المتكلمون، وهناك فرق كبير بين القياسين، فالأول المتصل قياس علمي منتج، لأنه قياس فرضي منتج في كل تفكير علمي. أما الثاني الشرطي المنفصل، فإنه قياس جدلي وذلك لأن المحال الذي أفضى إليه هذا الدليل، من خلال التقسيمات والاحتمالات الثلاثة، هو أكثر من محال، وليس في الآية هذا التقسيم [١]، وبالتالي فهو قياس جدلي غير مقنع، لا يداني حجج القرآن وبراهينه، من حيث الوصول إلى اليقين بصورة مبسطة وقوية [٢].

والحقيقة أن الصياغات المتعددة لهذا الدليل، كدليل على نفي الكمّ المنفصل عن الذات، أقرب ما تكون إلى الحجاج الخطابي والتمرين العقلي المنطقي الذي يصعب على الجمهور فهمه، وأقرب الأدلة إلى أفهام الناس لعدم تعقيده هو قول الرازي: " إن الشركة عيب ونقص في الشاهد والفردانية والتوحد صفة كمال، ونرى الملوك يكرهون الشركة في الملك الحقير المختصر أشد الكراهية، ونرى أنه كلما كان الملك أعظم كانت النفرة عن الشركة أشد، فما ظنك بملك الله عز وجل وملكوته، فلو أراد أحدهما استخلاص الملك لنفسه، فإن قدر عليه كان المغلوب فقيرًا عاجزًا، فلا يكون إلهًا، وإن لم يقدر عليه كان في أشد الغم والكراهية، فلا يكون إلهًا" [٣].

---

(١) ابن رشد، مناهج الأدلة، سابق، ص ٦٨- ٦٩.

(٢) د/ علي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، سابق، ص ٥٣ وما بعده،

(٣) الرازي، مفاتيح الغيب، سابق، ١٥٣/٢٢.

ثانيا: – وحدة الصفات الإلهية.

شغلت مسألة الصفات الإلهية حيزًا كبيرًا عند المتكلمين، وكانت موضع نقاش طويل بينهم، وقد برز ذلك عند الحديث عن صفات التعظيم والكمال الإلهية، ودار تساؤل حولها مفاده: هل هذه الصفات الإلهية قديمة أم حادثة؟ [١].

والإجابة عن هذا التساؤل تكمن في معرفة موقف السلف والمتأخرين من الصفات الإلهية، حيث لم يفرق السلف بين كونها صفات ذات أو صفات فعل، وإنما أثبتوا لله تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة وغيرها، فأثبتوا لله تعالى ما أطلقه سبحانه على نفسه من الوجه واليد ونحو ذلك، مع نفي مماثلة المخلوقين، والوقوف عند ما ورد في القرآن والسنة من أدلة وجود الله تعالى وصفاته، دون زيادة أو نقصان [٢].

أما المتأخرون، فقد سلكوا إلى إثبات الصفات الإلهية طريق النظر والاستدلال، ولذا تباينت الآراء حولها، فذهب الصفاتية من الأشاعرة إلى إثبات هذه الصفات، وتقسيمها إلى صفات معان ثبوتية وذاتية لله تعالى كالحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة، وصفات خبرية، وهي الصفات السمعية فقط كصفة الوجه، واليدين والعينين [٣].

---

(١) د/ محمد أبو هلال، عالم الغيب والشهادة في فكر الغزالي، دار محمد علي للنشر، تونس، ٢٠٠٣، ص٤٨٥– ٤٩٣.، د/ محمود أبو دقيقة، القول السديد، سابق ١/٢٠٥– ٢١٦.

(٢) عبد الحليم محمود، التفكير الفلسفي في الإسلام، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٤، ص١٣٦– ١٣٧، وأحمد بن محمد بن قدامة، ذمُّ التأويل، خرج أحاديثه وعلق عليه، محمد بن حامد عبد الوهاب، دار البصيرة، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص١١ وما بعدها.

(٣) عبد القاهر بن طاهر البغدادي: الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٠م، ص٣٣٥– ٣٣٧.، أحمد بن الحسين البيهقي: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، تحقيق: أحمد إبراهيم أبو العينين، دار الفضيلة، ١٩٩٩م، ص٦١.

في حين قسم الماتريدية الصفات إلى صفات ذات كالحياة والقدرة، وصفات فعل كالإنعام والإحسان [١].

أما المعتزلة، فقد أنكروا الصفات الإلهية وعطلوها [٢]، متأثرين في ذلك النفي بمذهب الفلاسفة "الذين يزعمون أن للعالم صانعًا لم يزل، ليس بعالم ولا قادر، ولا سميع ولا قديم، وعبروا عنه بأن قالوا: نقول عين لم يزل" [٣].

وبعيدًا عن الجدل والنقاش الدائر بين المتكلمين حول صفات الله تعالى، فإن الواجب تجاه هذه الصفات هو تنزيه الله سبحانه عن مشابهة الخلق، والإيمان بهذه الصفات الثابتة بالقرآن والسنة، دون تجاوزها بالنقص فيها أو بالزيادة عليها، أو تحريفها، أو تعطيلها، فهي تتلقى عن طريق السمع، فلا يوصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه، وهو الأمر الذي يقطع الطمع عن إدراك كنهها وكيفيتها، تمامًا كما لا يُسأل عن كيفية ذات الله تعالى وكنهها [٤]، دون تمثيل صفات الله بصفات الخلق، أو نفي عنه سبحانه ما وصف به نفسه أو وصفه به النبي (ص)، فنقول على سبيل المثال: الله قدير، بمعنى أننا نثبت له سبحانه دون غيره معنى الاقتدار،

---

[١] النسفي: بحر الكلام، سابق، ص٩١، ٩٢، ١٤٧، ١٤٨، ومحمد بن محمد بن محمود الماتريدي، كتاب التوحيد، تحقيق: بكر طوبال أوغلي، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م، ص٤٥.

[٢] القاضي عبدالجبار: الأصول الخمسة، سابق، ص٧٢- ٧٤. وسيد عبدالستار ميهوب، أبورشيد النيسابوري وآراؤه الكلامية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ص١١٩.

[٣] علي بن إسماعيل الأشعري: مقالات الإسلاميين، تحقيق: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٩م، ٤٩٥/٢ والشهرستاني، نهاية الإقدام، سابق، ص١٠٥.

[٤] محمد الأمين الشنقيطي: منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، الدار السلفية، الكويت، ١٩٨٤م، ص٣- ٢٥.

وهو التمكن من فعل ما يريده، وننفي عنه العجز، وهو عدم التمكن في فعل ما يريد، وهكذا في كل صفة من صفاته الإلهية.

مفهوم وحدة الصفات الإلهية: –

ينبغي أن نعلم أنّ صفات الله تعالى لا تتجزأ ولا تنقسم؛ لأنّ هذه الأمور من صفات البشر، وهو محال على الله تعالى. والمقصود بوحدة الصفات، نفي التعدد فيها بمعنى نفي أمرين: [1]

الأول: أنّه لا توجد صفة لغيره تشبه صفته تعالى وتماثلها، وهو ما يسمى بالكم المنفصل في الصفات.

الثاني: أنّه لا توجد له تعالى صفتان متماثلتان ومن جنس واحد كعلمين وقدرتين وهكذا، وهذا يُسمى الكم المتصل في الصفات.

<u>الأول: نفي الكّم المتصل في الصفات:</u>

وتصويره: وجود صفتين لله تعالى من نوع واحد، كإرادتين مثلاً، ونفيه: ليس لله عز وجلّ صفتان من نوع واحد، بل صفة واحدة، فالممنوع هو تعدد الصفات للذات العلية من نوع واحد، وأمَّا تعدد الصفات كالقدرة، والعلم، والحياة، فثابت لله تعالى، حيث "ينتفي التعدد في الصفة الواحدة له تعالى؛ لأنّه لو كان له تعالى قدرتان أو إرادتان مثلاً، لزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد. أي إنّ القدرتين معًا، وهما مؤثران، يجتمعان على أثر واحد، وهو أي مخلوق ما، فالقدرة واحدة، والمقدور متعدد". [2]

---

[1] د/ محمود أبو دقيقة: القول السديد، سابق، ١/١٩٠، وأحمد بن محمد المالكي، شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، سابق، ص١٥٧– ١٥٨، والباجوري، شرح الجوهرة، سابق، ص١١٤.

[2] د/ عبدالله الشاذلي، الألوهية في الفكر الإسلامي، مكتبة ممدوح للطباعة، طنطا، ١٩٨٢م، ص٥١.

وقد تقرر اســـتحالة اجتماع مؤثرين على أثر واحد، فإنّ وجود قدرتين لله تعالى مثلاً يعني أن إحداهما معطلة وهو محال [١].

ويمكن نفي دليل الكّم المتصـــل في الصـــفات في ثلاثة وجوه، كما قرر السنوسي، وهي: [٢]

الأول: أنّه لو تعددت الصـــفة في حقه تعالى، لزم اجتماع المثلين وتحصـــيل الحاصل؛ لأنّ القدرة الواحدة، والإرادة الواحدة، والعلم الواحد، يوجب تعلق كلّ منهما فيما تصـلح له، فلو وجدت قدرة ثانية، لوجب لها من عموم التعلق ما وجب للأولى، وكذا لو وجدت إرادة ثانية، أو علم ثان، وإذا كانت الحقيقة متعددة، والمحل متحد، والمتعلق متحد، لزم اجتماع المثلين، وتحصـــيل الحاصل ضرورة.

الثاني: لو تعددت الصـــفة، فإنها تتعدد بعدد الممكنات، فتتعدد القدرة مثلاً بعدد الممكنات، وفي هذه الحالة:

١. يلزم دخول ما لا نهاية له عددًا في الوجود، والافتقار إلى المخصـــص؛ لأنّ كلّ واحدة من الصفات يصح أن تتعلق بما تتعلق به الأخرى، فاختصاصها بما اختصت به يستلزم الافتقار إلى الفاعل المخصص، وذلك يستلزم حدوثها وهو محال.

---

[١] الباجوري: شرح الجوهرة، سابق، ص١١٨، واللقاني، هداية المريد، سابق، ١/٣٣٦- ٣٤٣.

[٢] محمد بن يوسف السنوسي: شرح العقيدة الكبرى، المسماة: عقيدة التوحيد، تحقيق: السيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م، ص٢٣٦- ٢٥١.

٢. يستلزم الافتقار إلى المخصص، باعتبار العدد الخاص، لجواز أن يكون العدد أقل أو أكثر، وباعتبار أن يكون العدد أقل أو أكثر، وباعتبار اختصاص كلّ صفة بمتعلق خاص، مع جواز أن تتعلق بغيره.

الثالث: لو تعددت الصفة الأزلية، لزم التمانع في تعدد الصفة حسب ما لزم في تعدد الآلهة سواء بسواء، فيلزم العجز عن الإيجاد؛ وإذا لزمت الوحدة في إحدى الصفات، لزمت الوحدة في سائر الصفات الأخرى.

ويمكن إيجاز كلام (السنوسي) السابق في أنّه في حالة تعدد الصفة الأزلية ينتج عنه:

- إمّا تحصيل الحاصل، أو الافتقار إلى المخصص، أو التمانع، وكلها محالة، فينتج أن الكّم المتصل في الصفات محال ومنفي.
- وبطريقة أخرى، هو أنّه تعالى لو كان له صفتان من جنس واحد، لزم وجود ثلاثة احتمالات [١]:

الأول: إمّا أن تكون إحداهما كاملة، وعندئذ تكون الثانية عبثًا.

الثاني: وإمّا أن تكونا غير كاملتين أو ناقصتين، وعندئذ تكون الذات ناقصة، وكلٌّ من العبث والنقص محال عليه سبحانه.

الثالث: وإمَّا أن تكونا كاملتين، فيلزم منه اجتماع مؤثرين على مؤثر واحد، وهو باطل، فبطل تعدد الصفات من جنس واحد، ممَّا ينفي الكّم المتصل في الصفات.

---

[١] ينظر، د/ قحطان الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، كتاب ناشرون، لبنان، ٢٠٠٦م، ص٣٦٩.

الثاني: نفي الكّم المنفصل في الصفات:

وتصويره: وجود مَنْ له صفة كصفاته تعالى، ونفيه: ليس في الوجود مَنْ له صفة كصفاته تعالى، أي نفي موجود له صفات تشبه صفات الله تعالى، كأن يكون لحادث قدرة كقدرة الله تعالى يوجد ويعدم بها [١]. أيّ ليس لأحد صفة تشبه صفاته، سبحانه؛ لأن صفات الخالق سبحانه قديمة، وصفات غيره، إن وجدت، حادثة ومماثلة للحوادث، والله مخالف للحوادث، تحقيقًا لقوله تعالى: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ}** [٢].

ومن ثمّ، فإنّ برهان نفي الكّم المنفصل في الصفات يكمن في أنّ "وحدة الصفة تنفي الكّم المنفصل، بمعنى أنّه لا توجد ذات لها صفة كصفته جل جلاله؛ لأن الصفة تابعة لمرتبة الوجود، وليس في الموجودات ما يساوي واجب الوجود في مرتبة الوجود، فلا يساويه فيما يتبع الوجود من الصفات، وبذا ينتفي الكّم أي التعدد في الصفات، مع انفصالها في ذوات متعددة". [٣]

كما ينتفي هذا الكّم بصورة أخرى، تتمثل في "أنّه لو كان لغيره تعالى صفة تشابه صفاته، لكان مماثلاً للحوادث، ولو كان مماثلاً للحوادث، لكان حادثًا مثلها، ولو كان حادثًا لاحتاج إلى مُحدث، ومحدثه يحتاج إلى مُحدث وهكذا، فيلزم الدور أو التسلسل وكلاهما باطل، فبطل القول بوجود صفة لغيره تشبه صفاته". [٤]

---

[١] محمد بن أحمد الصاوي: شرح الجوهرة، سابق، ص١٥٧، والباجوري، شرح الجوهرة، سابق، ص١١٤.

[٢] سورة الشورى: آية [١١].

[٣] د/ عبدالله الشاذلي: الألوهية في الفكر الإسلامي، سابق، ص١٥١.

[٤] قحطان الدوري: العقيدة الإسلامية ومذاهبها، سابق، ص٣٦٩.

فإن قيل: إنّ القرآن وصف بعض الخلق كإبراهيم (عليه السلام) بالحلم في قوله تعالى: **{إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ}** [1]، وكوصف النبي محمد (ص) بالرأفة والرحمة في قوله تعالى: **{لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ}** [2]، فهل معنى ذلك أنهم يعتبرون آلهة لأنهم يتصفون بصفات تتفق في الاسم مع الصفات التي يتصف الله تعالى بها؟

تكمن الإجابة عن هذا التساؤل في "أنّ الله تعالى إذا وُصف بصفة، فإنّ هذه الصفة تكون كاملة كمالاً مطلقًا يليق بالله. وأما الإنسان وغيره، فإنّه إذا وُصف بصفة، فإنّ هذه الصفة تكون مناسبة للموصوف الذي هو الإنسان مثلاً، فهي صفة محدودة بحدود الطاقة الإنسانية لا تتعداها" [3].

ممّا سبق يمكن القول بأن هذين الكمين: المتصل والمنفصل في الصفات منفيان بوحدانية الصفات.

ثالثا: – وحدة الأفعال الإلهية.

تعدُّ مشكلة أفعال الله وأفعال العباد من أعقد المشكلات العقائدية، التي شغلت بال المفكرين قديمًا وحديثًا، فتعددت آراؤهم فيها وتباينت، حول كونها اختيارية أو اضطرارية. [4]

ويرجع الخلاف في هذه القضية إلى أنّ بعض الفرق يؤكد الجبر في الأفعال كالجبرية، وبعضها يقرر الاختيار كالمعتزلة، وفريق ثالث يتوسط بين هؤلاء وهؤلاء،

---

[1] سورة هود: آية [٧٥].

[2] سورة التوبة: آية [١٢٨].

[3] د/ حسن أيوب، تبسيط العقائد الإسلامية، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م، ١/٨٤-٨٥.

[4] الجويني، الارشاد، سابق، ص ١٨٧، والشهرستاني، الملل والنحل، سابق، ١/٧٢.

فيذهب إلى أنّ خلق الأفعال لله تعالى، وللعبد الكسب، وهو مذهب الأشاعرة[١]، وكلها تفسيرات واختلافات لاتمس أصل العقيدة الإسلامية، التي تقوم على أساس الاعتقاد الجازم بأن الله تعالى خالق كل شيء، وأنه تعالى فعّال لما يريد، ومع ذلك، فالعباد مسئولون عن أفعالهم ولهم الاختيار بالقدر الذي يتحملون به تبعة اختيارهم.

ويقتضي الإيمان بالله تعالى ووحدانيته الاعتقاد بأن الله تعالى هو الخالق لكلّ ما في الكون فقال تعالى: **{اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ}**[٢]، كما أنه سبحانه هو الخالق للأفعال، فقال تعالى: **{وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ}**. [٣]

والدليل على وحدانية الفعل في القرآن الكريم قوله تعالى: **{وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمْ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}** [٤]، وقوله تعالى: **{فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ}**. [٥]

وتقتضي وحدانية الأفعال نفي عن الله تعالى الكمّ المنفصل في الأفعال، والذي يقصد به نفي إثبات فعل لمخلوق كفعل الله تعالى ومشاركته له وهو الإيجاد من العدم، وأمّا الكم المتصل في الأفعال فلا ينتفي؛ لأنّ أهل الحق يثبتونه لله تعالى؛ لأنّ أفعاله متعددة وكثيرة على حسب شؤونه سبحانه في خلقه، فيحيى ويميت، ويعز ويذل إلى غير ذلك من الأفعال. [٦]

---

[١] د/ عبدالحليم محمود، التفكير الفلسفي في الإسلام، سابق، ص٩٥.

[٢] سورة الزمر: آية [٦٢].

[٣] سورة الصافات: آية [٩٦].

[٤] سورة القصص: آية [٦٨].

[٥] سورة البروج: آية [١٦].

[٦] الصاوي: شرح الصاوي على الجوهرة، ص١٥٧، والباجوري، شرح الجوهرة، سابق، ص١١٤.

أولاً: نفي الكمّ المنفصل في الأفعال:

وهو أن يكون لغير الله تعالى فعل من الأفعال على وجه الإيجاد، وتصويره: وجود ذات لها أفعال أو مؤثرة معه في أفعاله، ووجه الاستحالة: ذلك يلزم المثيل والشبيه والنظير، وهو ما لا يستقيم مع قوله تعالى: **{وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ}**. [١]

ونفيه: ليس في الوجود ذات مؤثرة معه في أفعاله، أو ذات لها أفعال كأفعاله، فليست السكين قاطعة، ولا الدواء شاف، ولا الطعام مشبع، فهذه أسباب ومسببات ربط الله بعضها ببعض، فكلّ الأفعال له. [٢]

وهذا الكّم منفي بوحدانية الأفعال، وبرهان ذلك أنه لو كان لغير الله تعالى فعل من الأفعال التي لا تكون إلاّ لله كالخلق مثلاً، لكان له شريك والشريك محال، كما مرَّ في نفي الكّم المنفصل في الذات. [٣]

وبعبارة أخرى: أن يكون لغير الله تعالى تأثير في فعل من الأفعال، فلو توجهت إرادة غيره من المخلوقات وقدرته إلى مقدور ما لزم التمانع، فإن كان المؤثر قدرة الله تعالى فقط فهو المطلوب، وإن كان المؤثر قدرة غيره، لزم عجزه، ويلزم عجزه في سائر المقدورات، وهو محال. [٤]

---

[١] سورة الإخلاص: آية [٤].

[٢] حسن أيوب: تبسيط العقائد، سابق، ٨٦/١.

[٣] الباجوري، شرح الجوهرة، سابق، ص١١٨، واللقاني، هداية المريد، سابق، ٣٤٣/١. ود/ قحطان الدوري، العقيدة الإسلامية، سابق، ص٣٦٩- ٣٧٠.

[٤] الطيب بن كيران: شرح ابن كيران على توحيد ابن عاشور، مطبعة التوفيق الأدبية، د. ت، ص٨٧.

ثانيا: نفي الكّم المتصل في الأفعال:

وهذا الكمّ إن صّــور بتعدد الأفعال، فهو ثابت لا يصــح نفيه؛ لأنّ أفعاله كثيرة من خلق، ورزق، وإحياء، على نحو ما ذكرنا، وإن صـــورناه بمشـــاركة غير الله في فعل من الأفعال، فهو منفي بوحدانية الأفعال، ونفيه: ليس في الوجود ذات تشارك الله في أفعاله. [١]

والدليل على عدم وجود مشـــارك له تعالى في فعل من أفعاله، فهو أن الحوادث لا تخرج عن أربعة: [٢]

١. إما حدوث حيوان، أو نبات، أو معدن.
٢. أو حركات غير الحيوانية، كحركات الكواكب والرياح.
٣. أو حركات الحيوانات غير الاختيارية، كحركة نموها.
٤. أو حركات للعباد تكون اختيارية، من نحو قيام زيد، ومشى عمرو، ونحو ذلك.

فبالنسبة للثلاثة الأولى، فإنّه من البديهي أنّه ليس سوى الله تعالى الذي أوجدها، وهذا يعني أن الله تعالى ليس له مماثل في ذاته، ولا في صـفاته، ولا في أفعاله على نحو ما جاء في دليل التمانع. وأما الرابع الدال على أفعال العباد الاختيارية، فهذا – أيضًـــا – يدل على أنّ المتفرد بخلقها وإيجادها هو الله تعالى، والدليل على ذلك: أنّه لو كان العبد هو الموجد والخالق لفعله الاختياري، لكان عالمًا بتفاصـــيله، لكن علمه بتفاصـــيله باطل، فكونه هو الموجد يكون باطلاً، فلم يبق إلا أن الموجد له هو الله تعالى، ولم يشاركه فيها مشارك، لكنّ العبد، بعد ما خلق الله هذا الفعل الاختياري، يقوم بكســـبه، فالفعل الاختياري يقع من الله خلقًا، ومن العبد كسبًا.

---

[١] الباجوري، شرح الجوهرة، سابق، ص١١٨، وحسن أيوب، تبسيط العقائد، سابق، ٨٥/١.

[٢] حسـين الجسـر الطرابلسـي، الحصـون الحميدية للمحافظة على العقائد الإسـلامية، البابي الحلبي، ١٩٥٥م، ص٢٠– ٢١.

الخاتمة:

تتحقق خصـــوصـــية هذا البحث من خلال علاقة صـــفة الوحدانية بالكموم الستة، وهذه الكموم ليست منفصلة عن الوحدانية، فهي إحدى الدلائل العقلية على إثباتها.

ولذلك، فإنّ الأســاس المنهجي الذي انطلق منه البحث لدراســة هذه العلاقة، هو الأســـاس التحليلي، والذي كشـــفت الباحثة من خلاله على أن ثمة علاقة بين عنصـــري العنوان: الوحدانية، والكموم الســـتة، بحيث يمكن القول بأن هذين العنصرين مقصودان، فكلاهما وسيلة للآخر، ومن خلال ذلك تتضح دلالة العنوان، وأثر مفرداته الكلامية والفلسفية في تحديد طبيعته ومنهجيته.

وقد أمكن للباحثة، من خلال دراســـة المحاور الثلاث: وحدانية الذات، والصفات، والأفعال، التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: –

١. القرآن الكريم هو المصـــدر الأوّل لمســـائل علم العقيدة، وكان المنبع الذي اســـتقى منه كافة الفرق الإســـلامية الآراء في مســـائل العقيدة ومنها صـــفة الوحدانية، والبرهان عليها بالأدلة العقلية المستنبطة من آى القرآن الكريم.
٢. الوحدانية الشـــاملة لوحدانية الذات، والصـــفات، والأفعال تنفي هذه الكموم "وتوضـــيحه أن قوله لا نظير له في ذاته، أي إنّ ذاته ليســـت مركبة من أجزاء، وليس لأحدٍّ ذات كذاته، ولا في صفاته، أي ليست صفاته متعددة من جنس واحد، بمعنى أنّه ليس له علمان ولا ســـمعان إلى آخرها، وليس لأحد صـــفة كصـــفات مولانا، فهذه أربعة كموم متصـــلان في الذات، والصـــفات، ومنفصـــلان فيهما، والخامس المنفصـــل في الأفعال، بمعنى أنه ليس لأحد

فعل مع الله، وأما المتصـــل، فهو ثابت لا ينفي؛ لأن أفعاله على حســـب شؤونه في خلقه" [١]

٣. دليل نفي الكموم بالتمانع، من الأدلة العقلية العمدة في هذا الباب، وهو دليل مســتنبط من القرآن الكريم، وإن كان يشــوبه الجدل المنطقي الذي يصــعب فهمه على العامة.

٤. ليســت الغاية إثبات وحدانية المولى تعالى في الذات، والصــفات، والأفعال، من خلال نفي هذه الكموم فحسب، وإنّما ثمرة هذا هو الاعتقاد الجازم بوجود تعظيم في القلب يمنع عدم الوحدانية في الذات، والصفات، والأفعال. [٢]

٥. إن دليل نفي الكموم هو ثمرة من ثمرات المتأخرين، الذين مالوا في دراســتهم لمسائل العقيدة إلى المنطق الأرسطي الذي ساهم في إثبات صفة الوحدانية من خلال نفى الكموم الستة. مما أدى إلى صعوبة فهمه لدى العامة وهو ما انتقده ابن رشد وغيره.

٦. إن اســتخدام المنطق الجدلي والأدلة العقلية في الوقت الحالي نحن في أمس الحاجة إليه بسـبب موجات الإلحاد وعدم الفهم من الكثيرين، فما أحوجنا إلى تلك الدلة واستخداماتها.

---

[١] أحمد بن محمد الصـاوي، حاشـية الصـاوي على تفسـير الجلالين المحلّي والجلال السـيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، د. ت، ١/١٣٥.

[٢] ينظر، د/ محمد البلتاجي، الله توحيد وليس وحدة، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٤٦٦-٤٦٧.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- القرآن الكريم

ثانيًا: المراجع:

١. إبراهيم بن محمد الباجوري، حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد المسمى، تحفة المريد على جوهرة التوحيد، تحقيق د/ علي جمعة، دار السلام للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٢. إبراهيم بن هارون اللقاني، هداية المريد لجوهرة التوحيد، تحقيق: مروان حسين، دار البصائر، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٣. أحمد بن الحسين البيهقي، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، تحقيق: أحمد إبراهيم أبو العينين، دار الفضيلة، ١٩٩٩م.

٤. أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٥. أحمد بن محمد الدردير، بصائر أزهرية على شرح الخريدة البهية، تحقيق: جمال فاروق الدقاق، كشيدة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٦. أحمد بن محمد الصاوي، حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، دار الفكر، بيروت، د. ت.

٧. أحمد بن محمد الصاوي، شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، تحقيق د/ عبدالفتاح البزم، دار بن كثير، دمشق – بيروت، ١٩٩٩م.

٨. أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.

٩. أحمد بن محمد بن قدامة، ذمُّ التأويل، خرج أحاديثه وعلّقَ عليه: محمد حامد عبدالوهاب، دار البصيرة، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.
١٠. أحمد بن محمد بن مسكويه، الفوز الأصغر، تحقيق د/ صالح عظيمة، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨٧م.
١١. أرسطو، منطق أرسطو، كتاب: المقولات، تحقيق د/ عبدالرحمن بدوي، دار الكتب المطرية، ١٩٤٨م.
١٢. بسام قطوس، سيمياء العنوان، وزارة الثقافة، عمّان، ٢٠٠١م.
١٣. جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبدالله الكبير وآخرين، دار المعارف، ١٩٧٩م.
١٤. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م.
١٥. حسن الشافعي، الآمدي وآراؤه الكلامية، دار السلام للطباعة، القاهرة، ١٩٩٨م.
١٦. حسن أيوب، تبسيط العقائد الإسلامية، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م.
١٧. حسن محرم، المنهج في إثبات الصانع بين السلفية والمتكلمين، دار الطباعة المحمدية، ١٩٨٦م.
١٨. حسين الجسر، الحصون الحميدية، البابي الحلبي، ١٩٥٥م.
١٩. د/ عبدالله الشاذلي، الألوهية في الفكر الإسلامي، مكتبة ممدوح، طنطا، ١٩٨٢م.
٢٠. الراغب الأصفهاني، المفردات، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٠م.

٢١. سعدالدين التفتازاني، شرح المقاصد، تحقيق د/ عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٨م.
٢٢. سعدالدين صالح، العقيدة الإسلامية في ضوء العلم الحديث، دار الصفا للطباعة والنشر، ١٩٩١م.
٢٣. سميح دغُيم، موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي، لبنان ناشرون، ١٩٩٨م.
٢٤. سيد عبدالستار ميهوب، أبو رشيد النيسابوري وآراءه الكلامية، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٨هـ.
٢٥. شعيب حليفي، هوية العلامات في العتبات وبناء التأويل، دار الثقافة، الدار البيضاء، ٢٠٠٥م.
٢٦. الشيخ، أحمد بن حجر آل بوطامي، تطهير الجنان والأركان عن درن الشرك والكفران، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ١٩٩٩م.
٢٧. الشيخ، السيد سابق، العقائد الإسلامية، الفتح للإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٢٨. الشيخ، محمد أبو زهرة، العقيدة الإسلامية، كما جاء بها القرآن، مجمع البحوث الإسلامية، ١٩٦٩م.
٢٩. الطيب بن كيران، شرح ابن كيران على توحيد ابن عاشور، مطبعة التوفيق الأدبية، د. ت.
٣٠. عبد الرؤوف المناوي، التوفيق على مهمات التعاريف، تحقيق د/ عبدالحميد حمادن، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠م.

٣١. عبدالباسط حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٨م.
٣٢. عبدالجبار بن أحمد الأسد أبادي، الأصول الخمسة، تحقيق د/ فيصل عون، لجنة التأليف والنشر، الكويت، ١٩٩٨م.
٣٣. عبدالحليم محمود، التفكير الفلسفي في الإسلام، الأنجلو المصرية، ١٩٦٤م.
٣٤. عبدالعليم خضر، الطبيعيات والإعجاز العلمي للقرآن الكريم، الدار السعودية، جدة، ١٩٨٦م.
٣٥. عبدالقاهر بن طاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٠م.
٣٦. عبداللطيف العبد، البحث العلمي منهجًا وتطبيقًا، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٥م.
٣٧. عبدالله الخريجي، علم الاجتماع الديني، رامتان، جدة، ١٩٩٠م.
٣٨. عبدالله الشاذلي، التصوف الإسلامي في ميزان الكتاب والسنة، مكتبة الأزهر الحديثة، ٢٠٠١م.
٣٩. عبدالله الشريف، منهج البحث العلمي، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م.
٤٠. عبدالملك بن عبدالله الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، ضبط وتحقيق: د/ أحمد السايح، والمستشار توفيق وهبة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٩م.
٤١. عبدالملك بن عبدالله الجويني، البرهان في أصول الفقه، تحقيق د/ عبدالعظيم الديب، دار الوفاء، المنصورة، د. ت.

٤٢. عبدالملك بن عبدالله الجويني، الشامل في أصول الدين، تحقيق د/ علي النشار وآخرين، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩م.
٤٣. علي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار المعارف، ١٩٦٥م.
٤٤. علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، التقريب لحدّ المنطق، تحقيْق: عبدالحق التركماني، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٧م.
٤٥. علي بن إسماعيل الأشعري، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، صححه وقدمه د/ حمود غرابة.
٤٦. علي بن إسماعيل الأشعري، مقالات الإسلاميين، تحقيق: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٩م.
٤٧. علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، د. ت.
٤٨. علي بن محمد الجرجاني، شرح المواقف للإيجي، ومعه حاشينا: السّيالكوتي والجلبي على شرح المواقف، ضبطه وصححه: محمود الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
٤٩. قحطان الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، كتاب ناشرون، لبنان، ٢٠٠٦م.
٥٠. محمد الأمين الشنقيطي، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، الدار السلفية، الكويت، ١٩٨٤م.
٥١. محمد البلتاجي، الله توحيد وليس وحدة، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٦م.
٥٢. محمد البهي، الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٢م.

٥٣. محمد الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٠م.
٥٤. محمد بن أحمد الدسوقي، حاشية الدسوقي على أمّ البراهين: للإمام: محمد بن يوسف السنوسي، تحقيق: عبداللطيف حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
٥٥. محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق د/ عبدالله التركي، بالاشتراك مع: كامل الخراد، وماهر حبوش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٦م.
٥٦. محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، تقديم وتعليق، د/ محمود قاسم، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤م.
٥٧. محمد بن الطيب الباقلاني، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق: محمد زاهد، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٠م.
٥٨. محمد بن جرير الطبري، جامع البيان، تحقيق: د/ بشار عواد، وعصام فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م.
٥٩. محمد بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩م.
٦٠. محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، الملل والنّحل، صححه وعلّق عليه: أحمد فهمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
٦١. محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام، حرره وصححه: الفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٦٢. محمد بن علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم ومراجعة د/ توفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.
٦٣. محمد بن عمر الرازي، المسائل الخمسون، تحقيق: أحمد حجازي، المكتب الثقافي، القاهرة، ١٩٨٩م.
٦٤. محمد بن عمر الرازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م.
٦٥. محمد بن محمود الماتريدي، تأويلات أهل السنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥م.
٦٦. محمد بن محمود الماتريدي، كتاب التوحيد، تحقيق: بكر طوبال أوغلي، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م.
٦٧. محمد بن يوسف السنوسي، شرح العقيدة الكبرى، تحقيق: السيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م.
٦٨. محمد أبو هلال، عالم الغيب والشهادة في فكر الغزالي، دار محمد علي للنشر، تونس، ٢٠٠٣م.
٦٩. محمد جمال الدين القاسمي، دلائل التوحيد، صححه وضبطه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤م.
٧٠. محمد خليل هراس، ابن تيمية السلفي، مكتبة الصحابة، طنطا، ١٤٠٥هـ.
٧١. محمد ربيع الجوهري، عقيدتنا، د. ن، ٢٠١٧م.
٧٢. محمد فكري الجزار، العنوان وسيميوطيقا الاتصال الأدبي، الهيئة المصرية للكتاب سلسلة دراسات أدبية، ١٩٩٨م.
٧٣. محمود أبو دقيقة، القول السديد في علم التوحيد، تحقيق د/ عوض الله حجازي، د. ن، د. ت.

٧٤. محمود بن زيد اللامشي، التمهيد لقواعد التوحيد، تحقيق د/ عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٥م.
٧٥. محي الدين الصـــافي، توضـــيح المنطق القديم، دار الطباعة المحمدين، القاهرة، ١٩٨٢م.
٧٦. مصطفى سالم، القيم في ضوء سورة الكهف، دار القلم، دمشق، ١٩٩٧م.
٧٧. منصـور بن محمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
٧٨. ميمون بن محمد النسفي، بحر الكلام، تعليق: ولي الدين صالح، دار الفرفور، دمشق، ٢٠٠٠م.